

الباب السادس عشر: السودان والمياه وحوض النيل

يتناول هذا الباب الموضوعات الآتية

- مصر و السودان
- مصر وحوض النيل
- مشروع نهر الكونجوا

16.1 مصر و السودان



استعرض آفي ديختر وزير الامن الصهيوني ، في محاضرة القاها في 4 سبتمبر 2008 في معهد ابحاث الامن القومي الاسرائيلي استراتيجية اسرائيل في اضعاف الدول العربية الرئيسية بشكل عام ، واستنزاف طاقتها وقدرتها كواجب وضرورة من اجل تعظيم قوة اسرائيل وضمان تفوقها وأمنها في مواجهة الاعداء ، وهو ما يحتم عليها استخدام الحديد والنار تارة والدبلوماسية ووسائل الحرب الخفية تارة اخرى. وذكر أن

السودان بموارده ومساحته الشاسعة ، كان من الممكن ان يصبح دولة اقليمية قوية منافسة لدول مثل مصر والعراق والسعودية . كما انه يشكل عمقا استراتيجيا لمصر، وعليه فانه لا يجب ان يسمح لهذا البلد ان يصبح قوة مضافة الى قوة العالم العربي . ولا بد من العمل على اضعافه وانتزاع المبادرة منه

لبناء دولة قوية موحدة. ويجب أن يبقى السودان ضعيف ومجزأ وهو ما يمثل من المنظور الاستراتيجي ضرورة من ضرورات الامن القومي الاسرائيلي . ولقد تبني كل الزعماء الصهيينة خطأ استراتيجيا واحدا في التعامل مع السودان هو : العمل على تفجير ازمانت مزمنة ومستعصية في الجنوب ثم في دارفور. وانه حان الوقت للتدخل في غرب السودان وبنفس الآلية والوسائل لتكرار ما فعلته اسرائيل في جنوب السودان لكي لا تكون السودان دولة اقليمية كبرى قادرة على دعم الدول العربية المواجهة لإسرائيل .

تقدر المساحة القابلة للزراعة في السودان طبقا لوزارة الزراعة و الثروات الطبيعية سنة 1974 ب 84 مليون هكتار (هكتار =2.38 فدان) بينما تبلغ المساحات الصالحة للزراعة بأكثر من 120 مليون فدان وهذا الحجم الهائل من الإمكانات الزراعية ليست فقط لها أهمية لمصر (حيث الأرض المزروعة والقابلة للزراعة في مصر لا تتعدى 4 هكتار) للأمن الغذائي لمصر بل للعالم العربي بأكمله و لدول إفريقيا المجاورة التي تعاني من مجاعات مزمنة. والتحليا الآتي منقول (مع بعض التصريف) من مقالة للاستاذ فهمي هويدي بعنوان " ماذا يريد السودان من مصر؟" .

فيقول الاستاذ فهمي هويدي لقد خرج السودان من مشاريع التدويل والحروب والمؤامرات مثنخاً بالجراح. مهدهداً في وحدته، ومهدداً في نسيجه الاجتماعي ومهدداً في ثرواته، ومهدداً في خياراته السياسية والأمنية والاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف يطرح السؤال الكبير: ماذا يريد السودان من مصر؟

في الرد على السؤال يمكننا أن نقول (د فهمي هويدي) إن للسودان مطالب آنية، وأخرى مرحلية، وثالثة إستراتيجية، يمكن إجمالها في الآتي :

"أولاً على الصعيد الآني والمستعجل، فإن السودان يحتاج إلى الخبرة والدبلوماسية المصرية والعربية للخروج من أزمة دارفور، التي أصبحت في ظرف سنوات قليلة القضية الأولى على المستوى العالمي. وتستمد قضية دارفور أهميتها من ارتباطها بالنفوذ الفرنسي والأمريكي في غرب إفريقيا، وخوف فرنسا من زوال إمبراطوريتها الفرنكوفونية، نتيجة للتحويلات العميقة السكانية والعسكرية والثقافية في إقليم دارفور، ونتيجة لأخطاء حكومة الخرطوم في إدارة معركتها هناك، في ظل حرب أهلية أصبحت خارج نطاق السيطرة .

تريد الخرطوم أيضاً من القاهرة المساندة لإنها تمر بذات الظروف لإعادة تشكيل الخريطة السودانية السياسية من الخارج. ولذلك تأثيره الكبير على مصر والعالم العربي ودول الجوار، لأن السودان يعاقب أساساً لأنه جنوب مصر، وللإحاطة بمصر، وللتمكن لمشاريع معادية للوحدة والمصير المشترك، الذي كان السودان قد فرط فيه .

كذلك يريد السودان تصفية الآثار السلبية لوضعية حلايب، خصوصاً أن التيارات الانعزالية في السودان قد تتخذها قميص عثمان لإفساد العلاقات بين البلدين. وليتها تعالج بإعلان تحويلها إلى منطقة تكامل، في ظل إدارة مشتركة ومشاريع مشتركة، حتى تكون رصيذاً للوحدة ورصيذاً لمشاريع الحريات الأربع . كذلك يتطلع السودانيون إلى المعاملة بالمثل في تنفيذ اتفاقيات الحريات الأربع، وما فيها من حرية للانتقال وتحويل الأموال والبضائع وحرية التملك والعمل. وقد طبق السودان البند المتعلق بالتنقل، بإلغاء التأشيرات تماماً للمصريين. وتجنبي العمالة المصرية ثمار هذا الإنجاز في حين لا تزال السلطات المصرية تتردد في إزالة حاجز التأشيرة عن أهم شريحة سودانية، أعني شريحة الشباب من الذكور ما بين 18 إلى 50 عاماً. كذلك يريد السودانيون فتح الجامعة المصرية وفرص الدراسات العليا لهم، بمعاملتهم ذات معاملة المصريين، فيما يخص إلغاء الرسوم وتعقيدات الموافقة الأمنية وغيرها . يريد السودانيون أيضاً الإسراع بتنفيذ المشاريع التعليمية التي وعدت بها مصر، مثل مشروع الجامعة التقنية وجامعة الإسكندرية في جوبا، مع التوأمة مع الجامعات السودانية .

• أما مرحلياً، فالمطلوب إكمال مشروع قناة جونقلي، خصوصاً أن الظروف السياسية والأمنية مواتية، مع إجراء التعديلات المطلوبة، لأن الرعاة في جنوب السودان امتعضوا لأنها كانت خالية من الجسور، مما أدى إلى تعويق حركة الماشية. وهذه الجسور تعد صمام حركة الحياة وبدونها لا يتم انتقال البشر. ومعروف أن قناة جونقلي حاضرة وسليمة، وتم إنجاز ثلثها قبل حرب الجنوب الأخيرة. ولم يبق إلا إكمال الثلث المتبقي، وإعادة تطهيرها لتتدفق المياه وتبدأ الملاحة وينطلق التواصل، حيث ستختصر الطريق ما بين يور إلى ملكال من أسبوعين إلى يومين أو ثلاثة .

على الصعيد المرهلي أيضاً، مطلوب إنجاز مشروعات الري المعلقة، والمشاريع الزراعية التي تستوعب الأيادي العاملة السودانية والمصرية، الأمر الذي يوفر الأمن الغذائي لشطري الوادي ويمهد الطريق للتكامل المنشود على مختلف الأصعدة. من الناحية الإستراتيجية، مطلوب التفكير في مشاريع الري العملاقة لدارفور ومصر من البحيرات الجوفية، ومن القنوات التي يمكن مدها من خط تقسيم المياه ما بين الكونغو والسودان. مطلوب أيضاً تبنى أيديولوجية للوحدة السودانية المصرية، نابعة من خصوصيات السودان وتنوعه، ومؤمنة لاحتياجات مصر المختلفة. وفي هذا الإطار يجب أن يتطلع القطران للعلم الواحد والجيش الواحد، والرؤية الأمنية المشتركة". انتهى.

بجانب ما تمثله السودان لمصر من بعد استراتيجي لتأمين منابع النيل، فالسودان هو بوابة مصر إلى السوق الأفريقي. فأفريقيا و السودان تحتاج إلى بنية تحتية ونهضة تعليمية و صحية وزراعية ومن الممكن أن تلعب مصر دورا كبيرا يعود بالنفع على جميع الأطراف. وهناك فرص استثمارية ضخمة في مجال الزراعة في السودان والاستثمار في انشاء صناعات الميكنة الزراعية في السودان. فمن الممكن أن تساهم الشركات المصرية (مع شراكة أوريبيا) في عمل شبكة السكك الحديدية والطرق تربط البلاد الإفريقية بتكنولوجيا أوروبا ومراكز تصنيع ضخمة في مصر و السودان، وتقام ورش للصيانة موزعة في البلاد الإفريقية فتساهم في توظيف الالاف من أبناء البلاد الإفريقية بجانب فرص العمل الناشئة من تقديم الخدمات على امتداد خطوط السكك الحديدية.

16.2 المياه وحوض النيل....التعاون وليس المواجهة

من أهم الإتفاقيات الدولية الخاصة بحوض النيل هي اتفاقية 15 مايو 1902 بين بريطانيا واثيوبيا و التي تنص على إلا تقوم اثيوبيا بأي مشروعات تمنع تدفق المياه من روافد النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان.

ثم اتفاقية السابع من مايو 1929 بين مصر و السودان (تحت الحكم البريطاني) وكانت تنص على تقسيم مياه النيل بين مصر و السودان فتعطي مصر 48 مليار متر مكعب مقابل 4 مليارات فقط للسودان.

واتفاقية 1959 بين مصر و السودان حيث تعطي لمصر الحق في 55.5 مليار متر مكعب مقابل 18.5 متر مكعب للسودان. وفي الفترة الأخيرة اعترضت أثيوبيا على اتفاقية 1929 حيث أنها وقعت تحت الإحتلال البريطاني (السودان) و الإيطالي (أثيوبيا) وطالبت أثيوبيا وخمس دول من حوض النيل عدا مصر والسودان بإعادة النظر في بنود الإتفاقية.

وتقدر كمية الأمطار التي تسقط على حوض النيل سنويا ب 1660 مليار متر مكعب تسقط كلها خارج الحدود المصرية. ولا يستغل منه هذه الكمية الكبيرة إلا 4% بما في ذلك نصيب مصر الذي لم يتغير منذ

50 عام. حتى لو احتفظنا 55.5 مليار متر مكعب وهي تمثل 3.3% فقط من الناتج الأجمالى لمصادر حوض النيل.

يقدر النصب الكلي لمصر من المياه بـ 63.6 مليار متر مكعب. فبجانب نصيب مصر من مياه النيل هناك 1.3 مليار متر مكعب من الأمطار و 1.4 مليار من المياه الجوفية و 5.4 مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي. وتقدر المساحة المزروعة في مصر حوالي 3 هكتار والتي يمكن زراعتها بماء النيل 4.4 هكتار.

و الحقيقة أن نصيب الفرد من الماء يتناقص مع زيادة السكان حتى وصل الآن إلى حد الفقر الآن وهو 800 متر مكعب في السنة. وتقدر احتياجات مصر من المياه في 2035 بأكثر من 90 مليار متر مكعب. وتمثل المياه القادمة من إثيوبيا 90% من المياه التي تصل إلى الحدود المصرية وتبلغ متوسط المياه السنوية القادمة للنيل الأبيض من الحدود السودانية 50 مليار متر مكعب وما يصل إلى الحدود السوداني عبر نهر عطبرة بحوالي 11 مليار متر مكعب.

سد النهضة الأثيوبي: تقوم إثيوبيا ببناء سد قرب الحدود السودانية لتوليد الكهرباء بطاقة قد تصل إلى 6 جيجا وات وسيكون هذا السد بحيرة خافه تسع 74 مليار متر مكعب أى يعادل أو يزيد على التدفق السنوي من الهضبة الأثيوبية.

وكانت إثيوبيا قد وجدت صعوبة بالغة في إيجاد تمويل لهذا المشروع فلجأت أولاً إلى التمويل الذاتي وهي تعرض حالياً في السوق العالمي سندات حكومية بمبلغ (6 مليارات دولار) لبناء السد. وإذا افترضنا أن هذه البحيرة سيتم ملؤها خلال خمس أو ست سنوات فمن المتوقع أن تؤدي إلى انخفاض كمية المياه التي تصل إلى مصر سنوياً بمقدار 12% إلى 15% وتسبب أزمة مائية خطيرة لمصر إذا ما لم يتم الاستعداد لها من الآن. كما ستؤدي إلى انخفاض منسوب المياه خلف السد العالي ونقص إنتاج الكهرباء بنسبة من 6 إلى 10% .

ومن ناحية أخرى سيوفر السد طاقة كهربائية رخيصة. يمكن لمصر أن تطالب إثيوبيا بتعويضات في صورة كهرباء أو في صورة أسهم أو سندات تعطي لمصر شراكة دائمة في السد وفي إدارته وغيرها من الاتفاقيات الاقتصادية التي قد تعوض مصر عن الأضرار الناشئة. ومن ناحية أخرى سيؤدي السد إلى وصول المياه إلى السودان بصورة منتظمة ويجنبها الفيضانات الموسمية ويساعدها للتحويل من الزراعة الموسمية إلى الزراعة الدائمة.

ومع إن هذا السد لم يكن الغرض منه هو الاستفادة من الماء في الزراعة بقدر ما هو لتوليد الكهرباء ولكن الحقيقية أن إثيوبيا لديها إمكانيات زراعة تبلغ 2 مليون هكتار على الأقل وإرتريا تتطلع إلى زراعة 1.5 مليون هكتار من نهر عطبرة، وهناك دراسات لإقامة سدود لتوفير المياه لهذه الزراعات مما سيهدد أمن مصر المائي مباشرة.

وهناك شكوك كبيرة حول القدرة الحقيقية للسد فمن الخبراء من يقترح أن البحيرة المتولدة خلف السد أكبر بكثير من احتياجات توليد الكهرباء. وبالتالي يمكن تقليل الأضرار عن مصر إذا أمكن إقناع إثيوبيا فنياً بتعديلات غير مكلفة على السد لتقليل من حجم البحيرة المتولدة خلفه. فيقترح د. نادر نور الدين محمد الحل الأمثل والذي نراه صحيحاً من الناحية العلمية ويتمشى مع طبيعة السد المزدوج والذي يتكون من قطعتين منفصلتين تماماً، الأولى هي السد الرئيسي الذي يولد ستة آلاف ميغاوات من الكهرباء عن طريق 16 توربيناً فرنسي الصنع ولا تزيد سعة بحيرته على 14.5 مليار متر مكعب من المياه مهما بلغ ارتفاعه، وهذه الكمية من المياه تكفي لتوليد الكهرباء المشار إليها دون نقصان. الجزء الثاني من السد وهو السد الفرعي Saddle Dam وهو مبني خرساني صخري منفصل تماماً عن جسم السد ويبلغ ارتفاعه 45 متراً وبطول 4800 متر. ويقوم بغلق ممر جانبي لمياه البحيرة إذا ما زاد حجمها على 14.5 مليار متر مكعب عبر مسافة بين جبلين وبما يضيف 60 مليار متر مكعب لسعة

البحيرة دون أي داع ودون أن تضيف قدرات كهربية أو مياه للري لخلو المنطقة الصخرية للسد من الأراضي الزراعية ولا توفر مياه شرب لسكان الجبال في إثيوبيا لأنها تقع في أدنى منسوب علي الحدود السودانية مباشرة ولا يمكن رفعها لمسافة 700 كيلومتر مثلا حتي تصل إلي أديس أبابا العاصمة.

كما أن هناك تخوف من أنهيار السد مما قد يسبب كارثة على السودان ومصر. علما بأنه سجلت المرصد 16 زلزال في إثيوبيا بقوة 6.5 أو أكثر خلا القرن العشرين الماضي.

ومخزون مصر الإستراتيجي من المياه يتمثل في بحيرة ناصر. تمتد بحيرة ناصر لأكثر من 500 كم جنوب اسوان، منها حوالي 350 كم داخل الحدود المصرية و 150 كم داخل الحدود السودانية. وتغطي البحيرة مساحة تقرب من 6000 كم مربع. وتبلغ طول شواطئ البحيرة 5416 كم عندما يكون عمق المياه 160 متر، وتبلغ طول الشواطئ 7875 عندما يكون عمق المياه 180 متر. وتبلغ المساحة المائية 3048 كم مربع عندما يكون عمق المياه 160 متر ، بينما يبلغ 6276 كم مربع عندما يبلغ العمق 180 م. وتبلغ سعة الخزان 162 مليار متر مكعب، وتقدر كمية المياه المفقودة بالبحر من البحيرة بين 10 إلى 16 مليار متر مكعب تمثل من 20 إلى 30 % من نصيب مصر من المياه. وإذا استكملنا مشروع قناة بحر الغزال فسوف نضيف 8 مليار متر مكعب من المياه تقسم بالتساوي بين مصر و السودان.



ومن ناحية أخرى تتطلع بلاد حوض النيل إلى نصيب أكبر لمياه النيل وخاصة إثيوبيا والسودان وارتريا بالرغم من الكم الهائل من الأمطار التي تسقط على إثيوبيا، إلا إنها موسمية وتتقلب كميتها سنويا وتحتاج إلى سدود لتحويل الزراعة الموسمية إلى زراعة دائمة وحمايتها من سنوات الجفاف، كما تتهم بلاد حوض النيل مصر باستحواذ مياه النيل وأن كمية المياه التي تحصل عليها مصر تهدر منه كميات كبيرة في بحيرة ناصر بالبحر ولا تستفاد منها مصر ولا بلاد حوض النيل. كما أن كمية المياه المستعملة بالفعل في الزراعة في مصر وهي تقارب 36.5 مليار متر يمكن توفير 40% منه على الأقل بترشيد الري.

وبالمقارنة بين الموارد المائية المصرية والإثيوبية نجد أن موارد إثيوبيا من مياه الأنهار المتجددة تبلغ 122 مليار متر مكعب سنويا، يخرج منها إلى نهر النيل عبر النيل الأزرق ونهري عطبرة والسوبات 71 مليار متر مكعب وبالتالي يتبقى لإثيوبيا 51 مليار متر مكعب صافية وهو ما يساوي بالتقريب الحصة المصرية ولكن يضاف إليها 936 مليار متر مكعب من الأمطار سنويا تتمتع بها إثيوبيا وتقوم عليها زراعتها النظيفة والعضوية بينما الأمطار غائبة تماما عن مصر. وقد أقامت إثيوبيا 8 سدود بغرض توليد الكهرباء منذ عام 1990 ويتوقع الإنتهاء من 3 آخرين من ضمنهم سد النهضة خلال السنوات القليلة القادمة.

ولذلك قامت دول حوض النيل بمبادرة عرفت رسميا باسم: "مبادرة حوض النيل". مبادرة حوض النيل، هي اتفاقية تضم مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا، اريتريا. وفي فبراير 1999 تم توقيع مبادرة حوض النيل بين دول حوض النيل العشر، بهدف تدعيم أو اصر التعاون الإقليمي (سوشيو- اجتماعي) بين هذه الدول. وقد تم توقيعها في تنزانيا. وهي تهدف إلى التعاون لتحقيق تنمية مستدامة في المجال السياسي-الاجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي والمتكامل للإمكانات. ومن ضمن أهداف هذه الاتفاقية:

- 1- الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السوشيو-اجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل .
- 2- تنمية المصادر المائية لنهر النيل بصورة مستدامة لضمان الأمن، والسلام لجميع شعوب دول حوض النيل .
- 3- العمل علي فاعلية نظم إدارة المياه بين دول حوض النيل، والاستخدام الأمثل للموارد المائية .
- 4- العمل علي آليات التعاون المشترك بين دول ضفتي النهر .
- 5- العمل علي استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل .
- 6- التأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول، وانتقالها من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

مجالات التعاون

- المياه
- تنوع الأحياء المائية
- استئصال الفقر
- الغابات
- الجفاف
- إطارات التنمية المستدامة

- الطاقة من أجل التنمية المستدامة
- الزراعة
- حفظ وإدارة الموارد الطبيعية
- التنمية المستدامة في القارة الإفريقية
- تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج الغير صحية
- التنمية المستدامة في ظل العولمة

وكان من الممكن لمصر أن تلعب دورا هامة ورائدا من خلال هذه الاتفاقية. ولكن للأسف أهملها تماما نظام مبارك وترك لإسرائيل الباب مفتوحا للتغلغل والالتفاف في إفريقيا حول مصر. لا بد لمصر أن تلعب دورا إيجابيا وقياديا في إفريقيا. فإفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا لمصر وإفريقيا تتطلع على مصر لحل الكثير من مشاكلها السياسية والاقتصادية والتعليمية. ولا يمكن الوصول إلى إفريقيا إلا بمشاركة وتعاون (أقرب إلى الوحدة) مع السودان. ويجب أن ندرك تماما أن من نتائج نظام مبارك أن مصر فقدت مصداقيتها ومكانها الريادي في إفريقيا. وإذا كنا نتطلع أن نسترد مكانتنا بين الأمم وخاصة إفريقيا فيجب أن يتم من خلال الأهتمام بمشاكلها والتعاون لحل مشاكلنا المشتركة. ويجب أيضا أن يدرك صانعي السياسة في مصر أن أسلوب المواجهة والتهديد مع إثيوبيا سيكون له آثار سلبية بعيدة المدى على مصر لأن إثيوبيا لها مكانة وثقل كبير في إفريقيا ولن تستطيع مصر الوصول إلى قلب إفريقيا وتنفيذ مشروع نهر الكونجو بدون الوساطة الإثيوبية.

وهذا الكتاب يقدم الإقتراح كالاتي:

1- إنشاء صندوق تنمية حوض النيل تموله مصر وتشرف عليه مصر بواقع جنيه مصري واحد عن كل متر مكعب من المياه يزيد عن حصة مصر وهي 55.5 مليار متر مكعب سنويا من مياه النيل. وهذا الصندوق يستخدم لمشروعات التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية التي تعود بالنفع المشترك لدول حوض النيل ويفعل مبادرة حوض. وعلى سبيل المثال (إنشاء مدارس وجامعات، منح للتعليم، إنشاء شبكة كهرباء من إثيوبيا إلى باقي بلاد حوض النيل، مشروعات زراعية، طرق وسكك حديدية ووحدات رعاية صحية وادوية ومستشفيات الخ). وسيؤدي هذا الصندوق إلى تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول حوض النيل وويسترد دور مصر القيادي في إفريقيا ويفتح اسواق لمصر في إفريقيا بأسرها.

2- ترشيد الري

علينا أن نتخذ اجراءات وتحركات داخلية لتحسين استخدام ما تحت أيدينا من مياه.. وإذا كان ذلك من أهم الواجبات في الظروف العادية، فإن علينا أن نضاعف هذه الإجراءات حتى يمكننا مواجهة نقص متوقع ومؤكد في مياه النيل، لمدة خمس سنوات على الأقل بعد استكمال إنشاء السد الإثيوبي. وهذا يستلزم وضع خطة عاجلة للتقليل من المحاصيل التي تحتاج على ماء كثيف مثل الأرز وقصب السكر و الموز. واستبدال الري بالغمر بطرق ري حديثة توفر مياه الري.

ويجب أيضا وقف تصريف مياه الصرف الصحي والصرف الصناعي إلى النيل والرياحات والترع ، وتظهر آثار ذلك في نفوق كثير من الأسماك بسبب ارتفاع معدل التلوث. وقد تسبب هذا التلوث في انتشار الأورام والفيروسات وأمراض الكلى وحالات الفشل الكلوي. وإنما لو نجحنا في تقليل معدل هذا التلوث فسوف تنخفض ميزانية العلاج الصحي. ويجب أن تقوم المحليات بكل المحافظات بدورها لحماية النهر والترع من هذا التلوث.

16.3 مشروع نهر الكونجو

كما ذكر فإن نصيب الفرد في مصر من الماء يتناقص مع زيادة السكان حتى وصل الآن إلى حد الفقر الآن وهو 800 متر مكعب في السنة. وتقدر احتياجات مصر من المياه في 2035 بأكثر من 90 مليار متر مكعب.

ولا بد من التفكير في حلول غير تقليدية لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة التي تهددنا وتهدد الأجيال القادمة.

ينبع نهر الكونجو من جنوب شرق الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا)، و يعد ثاني أطول نهر في أفريقيا بعد نهر النيل، و ثاني أكبر نهر في العالم من حيث الدفع المائي بعد نهر الأمازون حيث يلقي هذا النهر ما يزيد عن ألف مليار متر مكعب من المياه في المحيط الأطلسي. وتقدر كمية المياه التي تنساب إلى البحر قرابة 41700 طن من المياه في الثانية أي أنه أعزر من نهر النيل بخمسة عشر مرة. مشروع نهر الكونجو ويمكن تسميته بمشروع ربط نهر الكونغو بنهر النيل هي فكرة مشروع ضخم مراده التحكم بالموارد المائية في البلدان المستفيدة - حسب دراسات القائمين على المشروع - وهي مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو. مضمون الفكرة شق قناة تصل نهر الكونغو بأحد روافد نهر النيل في السودان .

ظهرت الفكرة بشكل فعلي لأول مرة عام 1980م عندما أمر الرئيس المصري أنور السادات الدكتور إبراهيم مصطفى كامل والدكتور إبراهيم حميدة بعمل جولة ميدانية في الكونغو لتقديم تصور عن الطبيعة الجغرافية للنهر وبعد تقديم المشروع للسادات قامت الحكومة المصرية بإرساله إلى شركة آرثر دي ليتل الشركة العالمية المتخصصة في تقديم الاستشارات الاستراتيجية الأمريكية لعمل التصور المتوقع والتكلفة المتوقعة ثم ردت بالموافقة وأرسلت التقرير لمصر .

هذا المشروع من الممكن أن يوفر لمصر 95 مليار متر مكعب من المياه سنويا توفر زراعة 80 مليون فدان تزداد بالتدرج بعد 10 سنوات إلى 112 مليار متر مكعب مما يصل بمصر لزراعة نصف مساحة الصحراء الغربية.

2. المشروع يوفر لمصر والسودان والكونغو طاقة كهربائية تقدر بعشر أضعاف ما يولده السد العالي.
3. المشروع يوفر للدول الثلاثة (مصر - السودان - الكونغو) 320 مليون فدان صالحة للزراعة.

ولكي ينجح هذا المشروع الدولي الضخم يجب أن يتم باستثمارات دولية تشترك فيه العديد من الدول من ناحية وإشراك وإرضاء جميع الدول و الشعوب و المجتمعات القبلية التي يمر بها المشروع. وإقناع جميع الأطراف بالمكاسب التي ستعود عليه من المشروع. فيجب الا يتم عرض المشروع من منظور الفوائد التي ستعود على مصر و لكن من منظور أهمية المشروع للقارة الأفريقية كلها ومشروع عالمي يفتح فرص هائلة للمستثمرين وفرص الإستثمارات الدولية. ويجب دراسة التأثيرات الموجبة و السالبة على المجتمعات الي يمر بها المشروع لتجنب ما قد يثار ضده من اعتراضات أو محاولات للإضرار بالمشروع او إيقافه من الأعداء و الحاقدين.

=====

المراجع:

1- مشروع نهر الكونجو

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9_%D9%86%D9%87%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D9%88

2- كيف إنفصل السودان عن مصر؟

اللواء جمال حماد

<http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=47c0156c0160d131>

-3 وحدة وادي النيل
ww.cairo21.org/eg_wehdat_wadi_elneel.htm

-4 فهمي هويدي
ماذا يريد السودان؟
الأربعاء 19-09-2012
<http://www.al-sharq.com/news/details/178212#.U09nnE2KCP8>

-5 السودان فى عيون صهيونية
محمد سيف الدولة
Seif_eldawla@hotmail.com
<http://www.mokarabat.com/s6429.htm>

Israelis can tell the whole story of Sudan's division -6
they wrote the script and trained the actors.
Middle East Monitor
<https://www.middleeastmonitor.com/articles/middle-east/1955-israelis-can-tell-the-whole-story-of-sudans-division-they-wrote-the-script-and-trained-the-actors>

Investment Opportunities in Sudan's Agricultural Sector -7
Zak Rose - Oct 16, 13
<http://www.geopoliticalmonitor.com/investment-opportunities-in-sudans-agricultural-sector-4872>

Facts and Trends: WATER, -8
World Business Council for Sustainable Development
<http://www.iwmi.cgiar.org/Publications/Books/PDF/H045321.pdf>

The Grand Ethiopian Renaissance Dam Fact Sheet -9
Friday, January 24, 2014
<http://www.internationalrivers.org/resources/the-grand-ethiopian-renaissance-dam-fact-sheet-8213>

Dams and hydropower in Ethiopia -10
http://en.wikipedia.org/wiki/Dams_and_hydropower_in_Ethiopia